انتهاء عملية التصويت تجمع، لصالح كل قائمة، الاصوات كافة التي حصلت عليها في انحاء اسرائيل كافة. ومَنْ لم يحصل في تلك القوائم على ما نسبته ١,٥ بالمئة (حتى الانتخابات السابقة كانت النسبة ١ بالمئة) من المجموع المطلق للاصوات الصالحة يسقط من الحساب ولا يحصل على أي مقعد في الكنيست وتذهب أصواته هدراً، بينما يتمّ توزيع مقاعد الكنيست الـ ١٢٠ على القوائم الباقية، وفق طريقة تقسيم غريبة تعمل، الى حدّ ما، لصالح الاحزاب الكبيرة.

امّا شروط ترشيح قائمة أو حتى شخص ما للمشاركة في الانتخابات فانها سهلة نسبياً؛ اذ يكفي ان يحصل الشخص أو الجهة التي تنوي ترشيح نفسها على تزكية بضعة آلاف من أصحاب حق الانتخاب، وتدفع وديعة بمبلغ غير كبير للجنة الانتخابات المركزية، وان تلبّي شروطاً قانونية معيّنة، لكي يدرج الاسم الجديد بين القوائم المرشحة للانتخابات.

ومن الواضح ان هذا النظام الانتخابي، بالشروط السهلة التي يضعها للمشاركة في الانتخابات، يغري الكثير من التجمّعات الصغيرة، واحياناً الافراد، لتجربة حظهم وخوض معركة الانتخابات، علّهم يحصلون على «شيء ما». ففي الانتخابات السابقة، مثلاً، التي أُجريت في العام ١٩٨٨، شاركت ٢٧ قائمة انتخابية، فازت ١٥ منها بمقاعد في الكنيست. امّا في الانتخابات الاخيرة، فقد شاركت ٢٥ قائمة، فازت ١٠ منها بمقاعد. وكان الوضع، في هذا الصدد، مشابهاً، بصورة أو بأخرى، في كافة الانتخابات السابقة للكنيست، منذ انشائه، وعقد الانتخابات الاولى له، في العام ١٩٤٩. ومنذ ذلك الوقت وحتى الانتخابات ما قبل الاخيرة (العام ١٩٨٨)، ارتفع عدد الناخبين من ٤٤٠ الفاً الى ٢,٣٠٠,٠٠٠، شارك منهم في الانتخابات، دائماً، أكثر من ثلاثة ارباعهم. امّا الاصوات غير الصالحة، فقد تراوحت نسبتها بين ٠,٩ و٤,٢ بالمئة (ولم تنشر، حتى الآن، المعطيات الرسمية المفصّلة حول الانتخابات الاخيرة).

ولقد ساعد هذا النظام الانتخابي على بقاء اسرائيل، منذ اقامتها وحتى اليوم، كياناً سياسياً متعدد الاحزاب، لم يحصل فيها أي حزب، ولو مرة واحدة، على أكثرية برلمانية، تمكّنه من الحكم لوحده. وبالتالي، كانت الحكومات الاسرائيلية، دائماً وأبداً، ائتلافية، تضمّ أكثر من حزب أو كتلة برلمانية، تشكّل، مجتمعة، أكثرية تحظى بالثقة البرلمانية وتمارس الحكم على أساس ذلك. ومن هنا، فان الحديث عن فشل او نجاح حزب ما في الانتخابات الاسرائيلية لا يعني حصوله على الاكثرية في الكنيست، وهو ما لم يحصل ابداً، كما اشرنا، أو فشله في ذلك، بل يعني حصول مجموعة من الاحزاب، متوافقة في ما بينها، بقدر ما يمكن ان يكون التوافق بين احزاب مختلفة، على أكثرية، تمكّنها، مجتمعة، من الاتفاق على تشكيل حكومة يمكن ان تكتب لها الحياة، وتستطيع تأدية مهامها بصورة مقبولة، من دون ان تتعرّض لهزّات برلمانية ومشاريع طرح ثقة كل اسبوع.

وكان هذا ما حدث، بالضبط، في الانتخابات الاخيرة. فنتائج هذه الانتخابات لم تسفر عن تغيير كبير في ميزان القوى عامة بين التيارات السياسية المختلفة في اسرائيل؛ اذ ان حدّة الاستقطاب لا تزال على ما كانت عليه وتبدو اسرائيل مقسّمة، عموماً، مناصفة بين يسار ويمين، والكل حسب المفاهيم الصهيونية بالطبع. فقد ارتفع، حقاً، عدد نواب العمل من ٣٩ نائباً في الانتخابات السابقة الى ٤٤ نائباً حالياً، بينما انخفض عدد نواب الليكود من ٤٠ الى ٣٢ نائباً، ولكن الاصوات التي خسرها الليكود اتجهت نحو احزاب أخرى لا تقل يمينية وتشدّداً عنه. الّا ان العبرة لا تكمن اساساً هنا، بل في النتائج النهائية، التي اسفرت عن حصول ٣ أحزاب، هي ميرتس (١٢ مقعداً) والشيوعيون (٣ مقاعد، وكل نوابهم هذه المرة من العرب)، والقائمة العربية برئاسة عبدالوهاب دراوشة (مقعدان) على ١٧